

قياس أثر عجز الموازنة الاتحادية على سعر الصرف في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للضجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمدة 2004-2021

Measuring the impact of the federal budget deficit on the exchange rate in Iraq using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model for the period 2004-2021

أ.د قصي عبود فرج الجابري /المشرف
Qusay Abboud Al Jabri
qaljabery@uomustansiriyah.edu.iq

مهند اسماعيل ابراهيم /الباحث
Muhanad Ismaeel Ibrahim
Muhanad1751@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية : عجز الموازنة، سعر الصرف الاجنبي، نموذج ARDL

Keywords: Budget deficit, Foreign exchange rate, ARDL model.

المستخلص:

يحاول هذا البحث التعرف على طبيعة تأثير عجز الموازنة العامة في العراق على سعر صرف الاجنبي خلال المدة (2004-2021) من خلال استعمال الاقتصاد القياسي باستخدام منهج الانحدار الذاتي للضجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصل الي وجود علاقة عكسية متجهه من عجز الموازنة الى سعر صرف الدولار، حيث ان ارتفاع عجز الموازنة بمقدار (1%) سيؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار (0.01%) وهذا ما يوضح عدم استخدام الحكومات العراقية المتعاقبة لمبدأ تغيير سعر الصرف من اجل مواجهة عجز الموازنة الا في سنوات قليلة من مدة البحث، فضلاً عن ان تغيرات سعر الصرف الرسمي ترتبط بنوع نظام الصرف وهو نظام مدار يرتبط بقرارات ادارية. وان ارتفاع فجوة النافذة بمقدار (1%) سيخفض سعر الصرف بمقدار (0.002%)، كما اوصى الباحث انه يجب تثبيت عجز الموازنة العامة عند مستوى مقبول، وذلك يتم من خلال الاعتماد على طريقة آلية متمثلة في نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي كمتبث ديناميكي، لغرض تقليل التأثير العكسي. من العجز الى سعر الصرف الاجنبي فضلاً عن اعتماد عدد من الاصلاحات المالية لإعادة هيكلة الموازنة العامة وتقليل اعتماد ايرادات الموازنة على القطاع النفطي، وتشجيع الصادرات عن طريق توفير مناخ ملائم للاستثمار ودعمه بواسطة رفع الضرائب الكمركية على السلع المستوردة.

Abstract:

This research attempts to identify the nature of the impact of the general budget deficit in Iraq on the foreign exchange rate during the period (2004-2021) by using econometrics using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method. The research found an inverse relationship between the budget deficit to the dollar exchange rate, as an increase in the budget deficit by (1%) will lead to a reduction in the exchange rate by (0.01%) This explains the failure of successive Iraqi governments to use the principle of changing the exchange rate to confront the budget deficit except in a few years of the research period, in addition to the fact that changes in the official exchange rate are related to the type of exchange system, which is a managed system linked to administrative decisions. Increasing the window gap by (1%) will reduce the exchange rate by (0.002%) The researcher also recommended that the general budget deficit should be stabilized at an acceptable level, and this is done by relying on an automatic method represented by the ratio of revenues to the gross domestic product as a dynamic stabilizer, to reduce the adverse effect from the deficit to the foreign exchange rate, in addition to adopting several financial reforms to restructure the general budget and reduce the dependence of budget revenues on the oil sector, and encourage exports by providing a suitable climate for investment and supporting it by raising customs taxes on imported goods.

المقدمة:

لايزال الجدل قائماً بين صانعي السياسة النقدية والباحثين حول طبيعة العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف، لاسيما ان الإيرادات والنفقات الحكومية يتأثران بشكل كبير بالعوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بتقلبات أسعار النفط والكمية المصدره منه، اما الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم وإرباح الشركات والاملاك الحكومية ومبيعات الموجودات لا تغطي سنوياً أكثر من 3% من اجمالي النفقات الحكومية، و أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين المتغيرين أي ان تخفيض عجز الموازنة يؤدي الى انخفاض سعر صرف العملة بينما أكدت دراسات اخرى على ان العجز المتزايد في الموازنة يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة. لذا يسعى العراق كغيره من الدول المحافظة على سعر الصرف الاجنبي من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من جانب وتخفيض عجز الموازنة من جانب آخر، ولهذا ارتأينا في هذا البحث الى قياس أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي وباستخدام بعض النماذج القياسية.

مشكلة البحث: يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي طبيعة تأثير عجز الموازنة الحكومية على سعر صرف الدولار في العراق؟
 - هل هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف؟
- فرضية البحث:** في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- توجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف الاجنبي في العراق خلال مدة البحث.
 - توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف الاجنبي خلال مدة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى محاولة كشف التأثير المتجه من عجز الموازنة الحكومية الى سعر الصرف ويمكن تلخيص اهداف البحث من خلال النقاط الآتية:

- تعريف المفاهيم الاساسية المتعلقة بكل من عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف.
- محاولة كشف طبيعة العلاقة التي تربط عجز الموازنة بسعر صرف الدينار خلال مدة البحث.
- قياس أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر صرف الاجنبي.

حدود البحث: من اجل معالجة اشكالية البحث تم تحديد إطارين

• الاطار المكاني: يتمثل في الاقتصاد العراقي.

• الاطار الزمني: تم تحديد مدة البحث "2004-2021"

منهجية البحث: لتحقيق اهداف البحث واثبات فرضياته تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي بالاعتماد على البرامج الاحصائية (Eviews10, Excel) (للتقدير واجراء الاختبارات اللازمة لاستخراج النتائج.

1- التأسيس النظري لمتغيرات البحث

1.1- عجز الموازنة الحكومية: المفهوم والاسباب:

أ/ مفهوم عجز الموازنة الحكومية: يعرف عجز الموازنة على انه الزيادة في النفقات الحكومية على المتحصلات من الضرائب والرسوم والتكاليف التي تفرضها السلطات الحكومية (David N. Hyman, 2010, 492)، ويعتبر العجز في الموازنة أحد السمات الاساسية للمالية العامة في معظم الدول (خديجه، 2016، 247). وقد يُعرف عجز الموازنة بأنه الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات الحكومية على الإيرادات عن مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، واذا ما حدث العكس أي تجاوزت الإيرادات العامة على النفقات العامة يحدث فائض في الموازنة (William, 2010, 303).

ب/أسباب العجز: يعود تفاقم العجز في دولة ما الى اسباب متعددة ، تنحصر في عوامل تؤدي الى نمو الانفاق العام وأخرى ترجع الى انهيار الإيرادات العامة. ويمكن اجمال اهم الاسباب وأكثرها قوة في تشكيل هذا العجز الى:

• **ازدياد النفقات العامة:** بما أن الحكومة أصبحت لا تقتصر فقط على أداء وظائفها التقليدية كالأمن والدفاع ، وتطور دور الدولة من الدولة المستهلكة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة وبالتالي أصبحت الدولة تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذا بدوره يتطلب زيادة النفقات العامة للدولة مما ينتج عنه تفاقم ظاهرة العجز. وقد ترجع سبب هذه الزيادة في النفقات الى اتجاهين:

الاتجاه الاول /الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: والتي تعني ان الزيادة في مقدار النفقات العامة ليس بالضرورة تؤدي الى زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها فهي مجرد زيادة رقمية. ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى الاسباب الظاهرية مثل:

○ **تدهور قيمة العملة:** يُعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيس للزيادة الظاهرية في النفقات العامة ويقصد بتدهور قيمة العملة انخفاض قدرتها الشرائية أي بمعنى ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يؤدي الى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس العدد من الوحدات النقدية عن الكمية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل. وبصفة عامة يمكننا ملاحظة أن قيمة النقود بالاتجاه التنافسي المستمر حتى وأن كان هناك اختلافاً في نسبة التدهور من دولة الى اخرى ومن أجل مواجهة هذا التدهور يتطلب الامر زيادة النفقات العامة فالحكومة أصبحت تدفع وحدات نقدية أكبر من ذي قبل من اجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات (محزري، 2005، 106).

○ **تغيير اساليب الحسابات الحكومية:** قد يؤدي التغيير في هذه الاساليب الى زيادة غير حقيقية وظاهرية للنفقات العامة، على سبيل المثال قيام الحكومة بتغيير اسلوب الحسابات من الموازنة الصافية الى الموازنة الاجمالية (العمومية) يؤدي الى تضخم النفقات العامة في الموازنة، لأنه في الموازنة الصافية تقوم كل وحدة ادارية بأجراء مقاصدة بين ما تتلقاه من إيرادات وما تصرفه من نفقات، اي ستشتمل الموازنة على المبالغ الصافية وبالتالي لا تندرج كل نفقات الحكومة وإيراداتها في الموازنة وهذا من شأنه أن يُظهر النفقات بشكل أقل من حجمها الحقيقي، أما الموازنة الاجمالية فيتم فيها إدراج كل ما تنفقه الوحدات الادارية وكل إيراداتها من دون اجراء مقاصدة، وعليه فإن التحول من اسلوب الموازنة الصافية الى اسلوب الموازنة الاجمالية يؤدي الى ظهور النفقات بشكل متضخم. وفي الحقيقة ان اختلاف الفن المالي يمكن اعتباره سبباً من اسباب الزيادة الظاهرية المؤقتة وليست الدائمة في النفقات، حيث تبرز تلك الزيادة في حسابات السنة المالية والتي تأتي بعد تغيير اساليب الحسابات بشكل مباشر، ولهذا فهو لا يتكرر ولا يمتد لسنتين اخرى (رائد، 2017، 39).

○ **اتساع الدولة وزيادة عدد سكانها:** أن زيادة عدد السكان واتساع رقعة الاقليم او البلد سوف تؤدي الى زيادة النفقات العامة للدولة، وذلك من أجل مواجهة مطالب الاعداد المتزايدة للسكان والاقاليم الجديدة وهنا يجب معرفة هل ان الزيادة في النفقات العامة التي تفرضها الزيادة في عدد السكان او الزيادة في المساحة ستؤدي الى تحقيق منافع فعلية للسكان الاصليين، يجب هنا معرفة مدى تأثير متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (اي مدى استفادة السكان من الخدمات)، فاذا كان باتجاه الزيادة تكون الزيادة حقيقية أما اذا كانت الزيادة في نفقات الموازنة العامة للدولة لمجرد مواجهة التوسع في اراضيها او ازدياد عدد سكانها دون أن يلمس السكان الاصليين أي زيادة في الخدمات فتكون هذه الزيادة في النفقات ظاهرة (سعود & عقيل، 2016، 41).

○ **الفساد المالي والاداري:** يعد الفساد المالي والاداري من الاسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة للدولة زيادة ظاهرية، ومن المعروف ان هذه الظاهرة متواجدة في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة وهناك عدة أشكال للفساد المالي والاداري اهمها (تغريد، 2015، 101):
- نهب المال العام: مثل (التهرب الضريبي والرشاوى والاختلاس والتعيينات الوظيفية و تخصيص الاراضي والمحسوبية.
- الابتزاز والتزوير: اي تنفيذ مصالح شخصية مقابل اموال من طرف معين وكذلك تزوير النقود والشهادات.
- التباطؤ في انجاز المعاملات.

- الوساطة: اي التحيز لصالح شخص او فئة معينه غير كفؤه لأسباب تتعلق بالانتماء او القرابة.
الاتجاه الثاني / الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: والتي تعني أن الزيادة في مقدار النفقات العامة ستؤدي بالضرورة الى زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها (أي زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة) فهي ليست مجرد زيادة رقمية، ويمكن تحديد اهم اسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بما يأتي:

○ **الاسباب الاقتصادية:** تعد الاسباب الاقتصادية من اهم الاسباب التي تفسر زيادة النفقات العامة، ومن أهم الاسباب الاقتصادية هي:

- زيادة الدخل القومي: تُمكن زيادة الدخل القومي للدولة من زيادة ما تقتطعه منه بشكل ضرائب ورسوم واعباء عامة وتكاليف وغيرها، ومن المعروف أن زيادة الإيرادات العامة تشجع الدولة على زيادة نفقاتها في مختلف الواجه (سوزي، 2000، 65-66).

- الدورة الاقتصادية: ان الكساد بكل اثاره الضارة يستوجب من الحكومة القيام بالمزيد من الانفاق العام من اجل زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال للحد الذي يسمح ببلوغ العمالة الكاملة في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي (سالم، 2012، 297).

- ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة الاجمالية، بسبب قيام الحكومة بتوسيع المشاريع العامة من اجل معالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد، بالإضافة الى النقص الحاصل في مصادر تمويل الموازنة (Ammar، 2017، 60).

- تطور الدور الاقتصادي للحكومة: واجهت الانظمة الرأسمالية العديد من الازمات الاقتصادية والسياسية، والتي أدت الى تخلي الحكومة عن حيادها التقليدي (نظام الاقتصاد الحر)، واتجاهها نحو اتباع سياسة جديدة قائمة على زيادة التدخل في الحياة الاقتصادية، فقامت الحكومة بالكثير من الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي مما ادى الى زيادة وتعدد النفقات العامة (كزيز، 2020، 228).

○ **الاسباب الاجتماعية:** قاد التطور في دور الحكومة واعتبارها المسؤولة عن التوازن الاجتماعي الى زيادة النفقات العامة، فبالإضافة الى توسعها في الخدمات القائمة كالتهليم والصحة والترفيه اصبحت تقوم بخدمات اجتماعية أخرى كالإعانات الاجتماعية ونفقات رعاية الاطفال والرواتب التقاعدية. ومع تبني الحكومة للمذهب التدخل وسعيها من اجل تحقيق المساواة في التوزيع فأن ذلك ادى الى زيادة تقديم الخدمات للفقراء مما زاد من النفقات العامة (مجد، 1982، 139-140).

○ **الاسباب السياسية:** ان تطور الفكر السياسي في العديد من المجتمعات وما ترتب على ذلك من تطور وانتشار العديد من مبادئ وأنظمة الديمقراطية أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقوقهم حقاً وواجب من واجبات الحكومة (Ammar، 2017، 60) حيث تعد

من الاسباب السياسية التي تؤدي الى ازدياد النفقات العامة، بالإضافة الى رغبة الحكومة في تأييد وكسب الطبقة الوسطى من الشعب إذ تعتمد الحكومة على خلق فرص عمل جديدة لأفراد الشعب من أجل كسب رضاهم في الانتخابات (رمزي، 1992، 49-50)، وبالتالي سيكافأ السياسيون الذين ينفقون أكثر (مما يعني عجزاً) بإعادة انتخابهم (Daniel، 1997، 23).

○ **الاسباب المالية:** أن تطور مفهوم النفقات العامة من المفهوم التقليدي الى المفهوم المعاصر ادى الى زيادة تدخل الحكومة في الانشطة الاقتصادية وبالتالي زادت أهمية النفقات العامة (لحسن، 2014، 51)، وكذلك دفعت سهولة الاقتراض للحكومة الى زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات المترتبة على سداد أقساط القروض وفوائدها، فضلاً عن ذلك عدم الاخذ بعين الاعتبار بعض قواعد المالية العامة مثل انفاق الفائض المتحقق وعدم مراعاة وحدة الميزانية (عزت، 2005، 129).

○ **الاسباب الادارية:** من المؤكد أن ضعف التنظيم الاداري وعدم مصاحبته لتطور المجتمع الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والافراط في عدد الموظفين زيادة عن متطلبات العمل وكذلك الاسراف في لوازم الوظائف العامة من سيارات واثاث... الخ، من شأنه ان يؤدي الى زيادة النفقات الحكومية، حيث تؤدي هذه النفقات الى زيادة اعباء التكاليف العامة على المواطن لذلك تعتبر هذه الزيادة حقيقية، وهي في الحقيقة أدنى ما تكون الى النفقات التحويلية منها الى النفقات الحقيقية (الفعلية) (سهيلة، 2016، 160).

○ **أثار الحروب:** مما لا شك فيه أن كثرة الحروب تؤدي الى رصد جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق العسكري والانفاق على الحروب يمر بثلاث مراحل مرحلة الاستعداد وتتمثل بشراء الاسلحة والمنشآت العسكرية والاعتدة، ومرحلة الحرب ذاتها ومرحلة ما بعد الحرب اي مساعدة المتضررين من الحرب وازالة اثار الحرب واعادة البناء، كل ذلك يتطلب ارتفاع حجم الانفاق (سعود، 2020، 40).

• **انخفاض الإيرادات العامة:** في الوقت الذي تزايدت فيه النفقات العامة بشكل ملحوظ فإن الإيرادات العامة للدولة ومن ضمنها الضرائب لم تسجل نمواً مماثل مما ادى في النهاية الى استمرار واتساع العجز في الموازنة العامة (رمزي، 1992، 69)، ولا يمكن ان يظهر عجز الموازنة بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق العام ما دام هناك ارتفاع في الإيرادات العامة بنفس المقدار ولكن يظهر العجز اذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة اقل من ارتفاع النفقات العامة. فبالنسبة للضريبة يلاحظ ان الابعاء الضريبية تتسم بالضعف الشديد (والتي تقاس بنسبة حصيلة الضريبة الى الناتج المحلي الاجمالي) ففي الدول النامية تبلغ هذه النسبة بمعدل مقداره (15%) اما في الدول المتقدمة تبلغ (30%) ويرجع ضعف القدرة الضريبية في الدول النامية لعدة اسباب كانخفاض متوسط دخل الفرد ووجود النفوذ السياسي والاجتماعي الذي يمنع اصحاب الدخل العلياً من الخضوع للضرائب وانخفاض الوعي الضريبي وكثرة الاعفاءات وعدم تطوير وجمود النظام الضريبي وضعف المستوى التقني والمهني للعاملين في الجهاز الضريبي، وكذلك انتشار حالات التهرب الضريبي والفساد (سالم، 2012، 296).

2.1 سعر الصرف المفهوم والاهمية والتأثيرات

أ/ **مفهوم سعر الصرف:** هنالك تعريف متعددة لسعر الصرف ومنها، انه السعر النسبي للعملة المحلية والأجنبية (N.Gregory، 2009، 341)، إذ تكون إحدى العملتين المحلية أو الأجنبية سلعة والأخرى ثمناً لها ويتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي، وتمكن أسعار صرف المستهلكين في دولة ما من ترجمة أسعار السلع الأجنبية الى وحدات نقدية قومية (جيمس & ريجارد، 1999، 540)، ومما سبق فإن سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة

أخرى، فقد يسمى بسعر الصرف الاجنبي او سعر الصرف المحلي، وفي هذا البحث سوف نعبر عن صرف الصرف الاجنبي (دولار/دينار).

ب/ أهمية سعر الصرف: تعتبر أسعار الصرف مهمة لاقتصاد أي دولة لأنها تعمل على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على سوق السلع والخدمات (التدفقات التجارية) إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف الاجنبي الى ارتفاع اسعار السلع الاجنبية مقومةً بالعملة المحلية في الاسواق المحلية مما يجعلها اقل قدرة على المنافسة في السوق المحلية وبالتالي يرفع من القدرة التنافسية للسلع المحلية في الاسواق العالمية، وسوق الاصول المالية والذي يتكون من اصول اجنبية ومحلية (مالية او عينية) فيقوم المستثمرون بالاختيار فيما بينها عن طريق المقارنة بين العوائد والمخاطرة لكل من هذه الاصول إذ يفضلون الاصل الذي يدر اعلى ربح بأقل مخاطرة وسوق العمل حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يجعل الاجور المحلية تبدو اكثر انخفاضاً الامر الذي يدفع العمالة لاسيما الماهرة منها للهجرة الى الخارج، كما انها تؤثر على كيفية ادارة البنك الاحتياطي للسياسة النقدية (Hamilton, 2018, 1)، ويُعد سعر الصرف أداة سياسة نقدية من ضمن السياسات النقدية التي يستعملها البنك المركزي، إذ يستخدمها في الاوقات التي تصل فيها فعالية ادوات السياسة النقدية التقليدية الى ادنى مستوياتها من اجل تخفيف تقلبات الاقتصاد الكلي ومنع تراكم نقاط الضعف المالي والمساعدة في تحقيق اهداف التضخم (Andrew, 2022, 3). نستخلص من ذلك ان لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك نشاط تجاري ام استثماري فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي اضافة الى ان سعر الصرف يستخدم كمؤشر تنافسي للبلد.

جـ/ السياسات الاقتصادية وسعر الصرف

• **أثر السياسة المالية على سعر الصرف:** ان اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية سيؤدي الى تقليل العجز عن طريق زيادة فائض الميزانية وهذا بدوره سيسهم في تخفيض الطلب الكلي فيهبط معدل النمو وبالتالي التضخم وهو ما يقلل من الاستيرادات ويحفز الصادرات فيزيد صافي الانفاق الكلي والذي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف لعملة البلد المعني، وبالعكس في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية فان عجز الميزانية يزداد بسبب انخفاض فائض الميزانية، وهذا عن طريق اللجوء الى القروض العامة وهذا بدوره يرفع اسعار الفائدة الحقيقية والذي يحفز تدفق راس المال الاجنبي مما يقلل من عرض العملة للبلد في سوق الصرف الاجنبي فيرتفع سعر صرفها تجاه العملات الاخرى (هوشيار، 2005، 312) ومن جهة اخرى فان زيادة الضرائب تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الانشطة الاخرى في الاقتصاد، فعندما تزداد الضرائب تؤثر على قدرة الافراد على الانفاق في المجتمع من خلال تأثيرها على دخولهم وبالتالي انخفاض عرض العملة بالإضافة الى ذلك فان انخفاض الاسعار سترتب عليه زيادة في حجم الطلب الاجنبي على السلع المحلية مما يرفع من قيمة العملة المحلية (مريم، 2015، 208).

• **اثر السياسة النقدية على سعر الصرف:** توجد هنالك ثلاث مسارات تؤثر فيها السياسة النقدية على سعر الصرف، مسار الدخل، مسار مستوى السعر ومسار معدل الفائدة، إذ بزيادة عرض النقود يتوسع الدخل وترتفع حجم الواردات بينما الصادرات في الاجل القصير لا تتأثر بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وكذلك اتباع سياسة نقدية توسعية يرفع من مستوى الاسعار المحلية مقارنة مع الاسعار في الخارج فتصبح الصادرات غالية الثمن مقارنة بالواردات وهذا بدوره يزيد من الطلب على العملات الاجنبية و يقلل الطلب على العملة المحلية، اما مسار معدل الفائدة فان اتباع سياسة نقدية توسعية يقلل من معدل الفائدة مما يقلل من تدفقات راس المال للداخل وبالتالي يقل الطلب

على العملة المحلية مما يخفض من سعر صرفها، اما اتباع سياسة نقدية انكماشية فيحدث العكس من ذلك، اي انها ترفع معدل الفائدة الذي يدفع التدفقات النقدية الاجنبية الى الداخل (سمير، 2017، 113-114).

3.1 التحليل النظري لعلاقة عجز الموازنة الحكومية بسعر الصرف:

من اجل توضيح تأثير عجز الموازنة على سعر الصرف لابد من معرفة طرق تمويل عجز الموازنة وأهمها (التمويل بالعجز) والذي يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ اليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، سواء كان ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي او الخارجي او التمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد، فالتمويل بالإصدار النقدي الجديد يؤدي الى زيادة مستويات التضخم والذي يعني ارتفاع اسعار السلع المحلية مقابل السلع الاجنبية وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة الاجنبية من قبل المقيمين مما يرفع من سعر الصرف الاجنبي (صباح، 2018، 65)، اما اذا تم تمويله عن طريق الاقتراض المحلي فإنها تدفع اسعار الفائدة الحقيقية للارتفاع على الاصول المالية المحلية وبالتالي يرتفع معدل العائد عليها مقارنة بالعائد على الاصول المالية الاجنبية مما يؤدي الى زيادة تدفقات راس المال الاجنبي، اي زيادة المعروض من العملات الاجنبية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة المحلية في سوق الصرف (Mohamed, 2022, 85). وقد يجبر العجز في الموازنة الحكومة وخاصة في الدول الربعية على رفع سعر الصرف الاجنبي كأداة من ادوات تمويل عجز الموازنة، إذ يمكن ان نلاحظ بان هنالك مجموعة من إيرادات الموازنة لها علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية والتي تتأثر بدورها بمفعول سياسة سعر الصرف بالإضافة الى وجود إيرادات اخرى لا تكون على علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية ، لذا فان المجموعة الاولى من الإيرادات الناتجة عن المعاملات الخارجية متمثلة بالضرائب والرسوم الكمركية وإيرادات حقوق التصدير التي في العادة تفرضها الحكومة على بعض صادراتها وعوائد القروض الممنوحة للخارج والاعانات الواردة من الخارج وغيرها من الإيرادات، من الممكن ان تتأثر وبشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف الاجنبي تجاه العملة المحلية واحياناً بسياسة الدولة المعنية بتخفيض سعر صرف عملتها. ويمكن ايضاح أثر اجراء رفع سعر الصرف الاجنبي (تخفيض سعر صرف العملة المحلية) في الاخص من قبل الدول النامية، إذ ان احد الانعكاسات المباشرة للتخفيض هو قدرته على زيادة الإيرادات او المقبوضات الحكومية من حقوق التصدير وكذلك حصيلة الضرائب والرسوم الكمركية على الصادرات، إذ يؤدي رفع سعر الصرف الاجنبي الى زيادة قيمة الصادرات مقومه بالعملة المحلية مما يوسع من القاعدة الضريبية على الصادرات، وبشكل عام يؤدي رفع سعر الصرف الاجنبي في الدول النامية التي تعتمد على الاستيرادات في مدخلاتها الاستهلاكية والانتاجية بشكل كبير نسبياً الى ارتفاع تكلفة تلك الاستيرادات مقدرة بالعملة المحلية مع هبوط قيمة الصادرات المقدرة بالعملة المحلية ايضاً مما يدعم ميزان المدفوعات. كما يمكن ان يؤدي التخفيض الى حدوث آثاراً توسعية محلية مع اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها ان تحد من الاستيرادات وبالتالي تحويل الطلب المحلي الى الصناعة المحلية فيزداد الاستثمار إذا تم اتباع الشروط اللازمة (وهذا نادر الحدوث في الدول النامية في الاجل القصير) مما يزيد من استغلال الطاقات الانتاجية فيرتفع الدخل المحلي ومن ثم تتأثر حصيلة الضرائب بالزيادة (بوعتروس، 2018، 111-112).

2- تقدير وتحليل أثر عجز الموازنة الاتحادية على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021):

تتطلب عملية قياس و تقدير العلاقة بين عجز الموازنة الاتحادية وسعر الصرف في العراق مجموعة من المراحل المتسلسلة تبدأ بعملية توصيف النموذج القياسي ثم بعدها تتم عملية تهيئة البيانات

وبعد ذلك تتم عملية فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتحقق من سكونها ليتم أخيراً تقدير واختبار نموذج (ARDL) وسيتم فيما يلي متابعة هذه المراحل.

1.2 التأسيس النظري للنموذج القياسي: ان عملية تحليل التكامل المشترك تقوم على اساس تحديد العلاقة بين سلسلتين زمنيتين او اكثر بحيث تؤدي التقلبات في احدهما الى الغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ان هذا يعني ان السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة اذا اخذت كلاً على حده ولكنها تكون ساكنة كمجموعة، وان مثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة (Phillips, 1987, 5)، وعند تقدير مثل هذه العلاقة فان حد الخطأ العشوائي سيقاس انحرافات العلاقات المقدره في الاجل القصير عن اتجاهها التوازني في الاجل الطويل، بناءً على ذلك فان التكامل المشترك هو تعبير احصائي لعلاقة توازن طويلة الاجل، فلو ان هنالك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك (او عندما تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1) |I) فان العلاقة بينهما تكون متجهة للتوازن في الاجل الطويل رغم وجود امكانية للانحرافات عن هذا الاتجاه في الاجل القصير، والتي تنعكس في حد الخطأ العشوائي. ففي السنوات الاخيرة اصبحت منهجية (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag Model) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام حيث تم نشر هذا النموذج بواسطة كل من (Pesrana and Smith (1995) و Pesrana and Smith (1998) و (Pesrana (2001) إذ يعتمد هذا النموذج على دمج نماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed Lags Model للمتغير المستقل مع نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model في نموذج واحد حينها تصبح السلاسل الزمنية لقيم المتغير التابع دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات او المتغير المستقل لمدة زمنية واحدة بالإضافة الى ذلك فأنها تكون دالة في كتلة ابطاءات المتغيرات المستقلة والاخرى التابعة في الفرق الاول (خالده، 2018، 599)، وعلى وفق طريقة اختبار الحدود يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا واختبار احصاء (Wald Test) حيث يتم اختبار فرضية العدم H_0 بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما يشير اختبار الفرض البديل H_1 على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج، ويتم مقارنة القيمة المحسوبة (-F-Statistic) واحصائية (W) مع القيم الجدولية التي قدمها (Pasran, 1999, 371-413)، وان لاختبار (F) توزيع قياسي تعتمد قيمته على درجة التكامل في المتغيرات المدروسة اذا ما كانت متكاملة من الدرجة الصفرية (0) |I او من الدرجة الاولى (1) |I او مزيج بينهما بالإضافة الى عدد المتغيرات التفسيرية المدروسة وفيما اذا كان النموذج يحتوي على حد ثابت و/او اتجاه عام فاذا كانت الاحصائية المحسوبة ل (F, W) اكبر من الحد الاعلى نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل اي وجود تكامل مشترك، اما اذا كانت اقل من الحد الادنى نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل اي عدم وجود تكامل مشترك، اما اذا وقعت القيم المحسوبة بين الحدين الاعلى والادنى فان النتيجة تكون غير محسومة (Martins, 2013, 4)، عليه فان نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار الحدود (F-Bounds test) يتم بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات في النموذج بالاعتماد على المعادلة الاتية المكونة من متغير تابع (Y) و (K) من المتغيرات المستقلة على النحو الآتي (خالده، 2018، 600):

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} \dots \sum_{i=0}^{q_k-1} \beta_{ni} \Delta X_{kt-i} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-2} + \dots \lambda_n X_{kt-1} + u_t \dots (1)$$

حيث ان: p, q_1, \dots, q_k : فترات ابطاء المتغيرات، Δ : تعبر عن الفرق الاول لقيم المتغيرات

β_0 : الحد الثابت، $\beta_{3i}, \beta_{2i}, \beta_{1i}$: المعاملات قصيرة الامد للعلاقة الديناميكية

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: المعاملات طويلة الاجل للعلاقة والتي تعكس وجود التكامل المشترك من عدمه
الزمن t : u_t : حد الخطأ العشوائي.

2.2 توصيف النموذج: تتضمن هذه المرحلة تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة استناداً الى منطق النظرية الاقتصادية والتي ستزودنا بالتوقعات النظرية المسبقة حول اشارة وحجم المعلمات في النموذج، والتي تمت مناقشتها سابقاً.

2.3 تجميع البيانات: تم تحديد متغيرات الدراسة وهي:

- عجز الموازنة BD - سعر الصرف EX - فجوة نافذة الصرف WG.

تم تجميع بيانات النموذج من مصادر متعددة وكما هي موضحة في الجدول (1)، فضلاً عن اضافة فجوة نافذة الصرف (المشترية-المبيعات) إذ تُعد نافذة بيع العملة إحدى الادوات المباشرة التي تستخدمها الاقتصادات الريعية والتي تعاني من عدم فاعلية القنوات التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية للقطاع الحقيقي، بالإضافة الى ضعف مناخ الاستثمار علاوة على تخلف النظام المالي والمصرفي والاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي حيث يتم استخدام هذه النافذة كأحد الاساليب الفعالة للتأثير في سعر الصرف بصورة مباشرة، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وتغطية قيم الاستيرادات. ومن الجدير بالذكر اننا قمنا بتحويل قيم المتغيرات من الصيغة الخطية الى الصيغة اللوغاريتمية، وذلك من اجل التخفيف من حدة التقلبات للمتغيرات الاقتصادية، وبالتالي فإن ذلك سيمكننا من الحصول على مرونة العلاقات الدالية. كما ان الصيغة اللوغاريتمية تُخفف من مستويات التباين المشترك مما يعزز من شروط السكون للسلاسل الزمنية. بالإضافة الى ذلك عند عملية جمع البيانات يجب مراعاة انه كلما زادت عدد المشاهدات (n) في النموذج القياسي ينخفض الخطأ المعياري (Si) وهذا بدوره يُخفف الخطأ المعياري للمعلمات، وبالتالي يرتفع اختبار (T)، لذلك تم تحويل البيانات الى ربع سنوية باستعمال برنامج EViews، ومع ذلك فالباحث سيقوم باستعمال عدة صيغ منها الخطية واللوغاريتمية لاختيار افضلها وفقاً للمعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية، وبين الجدول (1) المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر والتي تم اعتمادها كمدخلات في التحليل القياسي. مع التأكيد على اهمال الباحث للسنوات (2014-2020) بسبب عدم اقرار الموازنة فيها فأصبحت المدة (2004-2019).

جدول (1) متغيرات النموذج القياسي بالصيغة الخطية في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	عجز الموازنة (مليار دينار) (1)	فجوة النافذة (مليار \$) (2)	سعر الاساس (دينار/دولار) (3)
2004	11300	5.82	453.30
2005	7000	0.95	468.70
2006	5571	6.83	467.40
2007	9663	10.72	254.70
2008	9087	19.63	193.10
2009	18758	-10.99	170
2010	22922	4.83	170
2011	15728	11.2	170
2012	14796	8.35	166.20
2013	19128	8.77	166
2014	24978	-14.55	167.30
2015	24195	-7.87	182
2016	21660	-1.85	184
2017	12514	5.1	182.80
2018	27538	7.73	182
2019	28673	8.9	450

المصدر: العمود (1) من اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي، <https://cbiraq.org>
العمود (3) جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية، نشرات لسنوات مختلفة.

2.4 تحليل نتائج البحث القياسية ومناقشتها

أ/ **سكون السلاسل الزمنية:** كما وضحنا سابقاً فان تطبيق منهجية (ARDL) للتكامل المشترك يتطلب ان تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفرية (0) او من الدرجة الاولى (1) او مزيج بينهما وذلك من اجل تجنب النتائج المضللة، واذا ما وجدت متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2) فان القيمة الحرجة لاختبار (F) المحسوبة بواسطة (Pasran) لا يمكن تطبيقها (Frimpong, 2006, 9). وقد تم استخدام اختبار فيلبس_بيرون (PP) بدلاً من اختبار ديكي_فولر (DF) لان الاول يعالج مشكلة الارتباط الذاتي في اختبار ديكي_فولر وبطريقة لا معلمية. وتبين نتائج الجدول (2) اختبار جذر الوحدة (السكون) باستعمال اختبار فيلبس_بيرون (PP) للمتغيرات الاقتصادية المدروسة {سعر الصرف (EX) عجز الموازنة (BD)، فجوة النافذة (WG)} على انها غير ساكنة عند المستوى (0) بحدود ثقة (5%) سواء بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام او بدون حد ثابت ولا اتجاه عام، وانها اصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الاول لها. وعلى هذا الاساس يمكن القول ان السلاسل الزمنية للمتغيرين قد عكست عدم سكونها عند المستوى وسكونها عن الفرق الاول اي بمعنى انها متكاملة من الدرجة الاولى (1).

جدول (2) اختبار فيلبس بيرون (PP) لجذر الوحدة

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
BD	0.5735	0.2086	0.8280	0.0000	0.0000	0.0000
EX	0.5402	0.9886	0.6700	0.0000	0.0000	0.0000
WG	0.2838	0.5427	0.7140	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) والبرنامج الاحصائي (Eviews10)

ب/ **اختبار فترة التخلف المثلى:** ان اختبار فترات الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات يتم من خلال استعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، ومن خلال استعمال عدد من المعايير اهمها:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error:

- معيار معلومات اكايك Akaike Information Criterion

- معيار معلومات شوارز Schwarz Criterion-1978

- معيار معلومات حنان كوين Hannan & Quinn Criterion

ويتم معرفة فترة التخلف المثلى على انها تلك الفترة التي تتحقق عندها ادنى قيمة للمعايير الاربعة عند اجراء الاختبار (مجدي، 2009، 157-158)، حيث يُلاحظ من خلال الجدول (3) ان عدد فترات التخلف المثلى وفقاً لجميع المعايير يساوي فترة تخلف واحدة اعتماداً على المؤشرات المذكورة في الجدول والتي تحمل اقل قيمة لها.

جدول (3) فترات التخلف المثلى للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	28.90741	NA	0.001355	-0.927842	-0.856792	-0.900166
1	132.9311	197.2862	4.31e-05*	-4.376933*	-4.163784*	-4.293907*
2	133.6611	1.334196	4.83e-05	-4.264176	-3.908927	-4.125799
3	135.3037	2.888738	5.24e-05	-4.182887	-3.685538	-3.989159
4	140.3787	8.575050	5.06e-05	-4.219957	-3.580509	-3.970879
5	147.9584	12.28425*	4.50e-05	-4.343393	-3.561845	-4.038964
6	149.3657	2.183784	4.95e-05	-4.253990	-3.330343	-3.894211

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10).

جـ/ تقدير تأثير عجز الموازنة على سعر الصرف في العراق باستخدام نموذج ARDL: ان اهمية استعمال اختبار جذر الوحدة هو فقط للتأكد من كون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى او الفرق الاول وليس عند الفرق الثاني (2) او اكثر اذ عندها لا يمكن استعمال نموذج (ARDL)، ويتم اختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرض البديل (H_1) الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك في المتغيرات المستعملة في النموذج، وذلك بالاعتماد على اختبار احصائية (F-statistic)، وكما بينا سابقاً نتائج اختبار السكون التي تشير الى ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج ساكنة عند الفرق الاول اي متكاملة من الدرجة الاولى (1) لذا يصبح من الضروري استعمال هذا الاختبار. تم تقدير نموذج ARDL لسعر الصرف كما هو موضح في الجدول (4) على اعتبار ان كلاً من عجز الموازنة الحكومية وفجوة نافذة الصرف يؤثران في سعر الصرف. لقد ظهر من خلال النموذج ان ارتفاع عجز الموازنة بمقدار (1%) سيؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار (0.01%) وهذا ما يوضح عدم استخدام الحكومات العراقية المتعاقبة لمبدأ تغيير سعر الصرف من اجل مواجهة عجز الموازنة الا في سنوات قليلة من مدة البحث، فضلاً عن ان تغيرات سعر الصرف الرسمي ترتبط بنوع نظام الصرف وهو نظام مدار يرتبط بقرارات ادارية. وان ارتفاع فجوة النافذة بمقدار (1%) سيخفض سعر الصرف بمقدار (0.002%)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض على افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في النموذج، ونجد ان قيمة احصائية (Prob-F) المحتسبة وبالغة (0.0000) وهي اقل من (5%) اي انها معنوية احصائياً وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، في حين بلغت قيمة R-Squared (0.9993) وهذا يعني ان كل من عجز الموازنة وفجوة النافذة تفسر ما نسبته (99.93%) من التغيرات في سعر الصرف في العراق.

جدول (4) نتائج تقدير نموذج ARDL

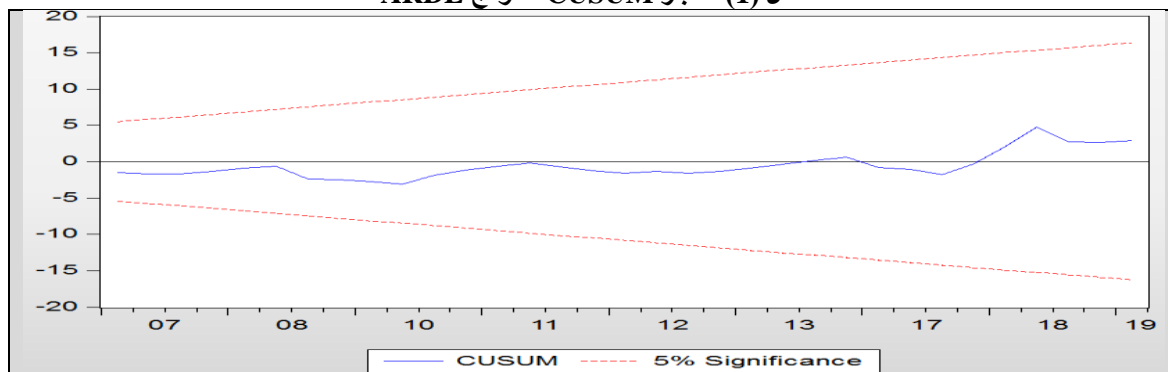
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGEX(-1)	2.801666	0.081479	34.38507	0.0000
LOGEX(-2)	-2.837017	0.176853	-16.04170	0.0000
LOGEX(-3)	1.044083	0.106194	9.831823	0.0000
LOGBD	-0.015490	0.008591	-1.802994	0.0805
LOGBD(-1)	0.072901	0.017754	4.106127	0.0002
LOGBD(-2)	-0.079337	0.019742	-4.018581	0.0003
LOGBD(-3)	0.028460	0.010966	2.595141	0.0140
LOGWG	-0.002454	0.000925	-2.653709	0.0122
C	-0.120208	0.125220	-0.959973	0.3440
R-squared	0.999388	Mean dependent var	7.126173	
Adjusted R-squared	0.999239	S.D. dependent var	0.090097	
S.E. of regression	0.002485	Akaike info criterion	-8.969508	
Sum squared resid	0.000204	Schwarz criterion	-8.597151	
Log likelihood	197.3597	Hannan-Quinn criter.	-8.833025	
F-statistic	6731.627	Durbin-Watson stat	1.905251	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)

د/ اختبارات جودة تقدير النموذج القياسي: من اجل التأكد من جودة النموذج القياسي المستخدم في قياس اثر عجز الموازنة الاتحادية على سعر صرف الاجنبي وخلوه من المشاكل القياسية يتطلب اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية. إذ يبين اختبار (CUSUM) ان معلمات النموذج مستقرة (Stable) كما في الشكل (1) حيث ان خط التقدير يقع بين حدي الثقة الامر الذي يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل، وتوضح اختبارات جودة التقدير المبينة في الجدول (5) ان البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي والتي يكشفها اختبار (Breusch_Godfrey) حيث ان قيمة

(Prob.Chi_square) تساوي (0.4989) وهي اكبر من (0.05) مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل، كما ان البواقي لا تعاني من مشكلة انعدام ثبات التجانس والتي يكشفها اختبار (Breusch_Pagan_Godfrey) اذ ان قيمة (Prob.Chi_square) لـ (Obs*R_squared) تساوي (0.3402) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل، كما ويُعدّ النموذج المقدر جيد التوصيف حيث يبين اختبار (Ramsey Reset) ان قيمة احصائية (Prob-F) البالغة (0.7754) اكبر من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل وهذا ما يكشف ان النموذج لا يعاني من خطأ في التوصيف.

شكل (1) اختبار CUSUM لنموذج ARDL



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)

جدول (5) اختبارات جودة التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.530782	Prob. F(2,31)	0.5934
Obs*R-squared	1.390628	Prob. Chi-Square(2)	0.4989
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.128970	Prob. F(8,33)	0.3702
Obs*R-squared	9.024937	Prob. Chi-Square(8)	0.3402
Scaled explained SS	8.363378	Prob. Chi-Square(8)	0.3988
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LOGEX LOGEX(-1) LOGEX(-2) LOGEX(-3) LOGBD LOGBD(-1) LOGBD(-2) LOGBD(-3) LOGEX C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
t-statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.287786	32	0.7754
	0.082821	(1, 32)	0.7754

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)

هـ / اختبار الحدود F-Bounds test لنموذج ARDL: يستخدم هذا الاختبار من اجل معرفة مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج إذ يتم اختبار معاملات العلاقة طويلة الاجل والتي سبق ذكرها في نموذج ARDL حيث يصاغ الفرضان على النحو الآتي:

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \dots \lambda_{k+1} = 0$$

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \dots \lambda_{k+1} \neq 0$$

ويعني قبول فرض العدم بعدم وجود علاقة توازن طويلة الاجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين يعني رفض فرضية العدم ان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، ويتحدد رفض او قبول اي منهما على مقارنة قيمة F المحتسبة مع القيمة الجدولية الحرجة التي قدمها (Pasran) في اختبار الحدود، فاذا كانت قيمة F المحتسبة اقل من الحد الاعلى للاختبار فانه يتم قبول فرضية العدم القائل بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل والعكس بالعكس (دحماني، 2013، 18). يتضح من الجدول (6) ادناه وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين سعر

الصراف وكل من عجز الموازنة وفجوة النافذة في العراق، حيث تبين احصائية (F-Bounds test) البالغة (5.733) والتي هي اعلى من جميع قيم الحدود العليا (1) عند مستويات المعنوية المختلفة (10%، 5%، 2.5%، 1%) وجود علاقة تكامل مشترك مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة توازن طويلة الاجل، اي ان الاخطاء في الاجل القصير من الممكن تصحيحها في الاجل الطويل وبذلك نستطيع تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

جدول (6) اختبار الحدود (F-Bounds test) لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic	5.733251	10%	2.63	3.35	
k	2	5%	3.1	3.87	
		2.5%	3.55	4.38	
		1%	4.13	5	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)

و، التفسير الاقتصادي لنتائج التحليل القياسي: يمكن من خلال الجدول (7) ملاحظة ان جميع المتغيرات معنوية في الاجل القصير، حيث ان قيمة احصائية T المحسوبة اكبر من الجدولية وهذا ما توضحه قيمة Prob والتي هي اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وقد اظهرت العلاقة المقدره بأن معامل تصحيح الخطأ {CoIntEq(-1)} قد بلغت قيمته (-0.008) وهي سالبة ومعنوية وهذا يعني يوجد تصحيح للأجل القصير، ونجد ان قيمة (R-squared) بلغت (0.988%) وقيمة (Adjusted R-squared) قد بلغت (0.987%)، كما بلغت قيمة كل من (AIC-SC-HQC) على التوالي (-9.02، -8.86، -9.11).

جدول (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOGEX)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/26/23 Time: 21:18				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 42				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	1.792934	0.067163	26.69539	0.0000
D(LOGEX(-2))	-1.044083	0.079422	-13.14600	0.0000
D(LOGBD)	-0.015490	0.007472	-2.073051	0.0461
D(LOGBD(-1))	0.050877	0.010772	4.722948	0.0000
D(LOGBD(-2))	-0.028460	0.008467	-3.361323	0.0020
CoIntEq(-1)	-0.008732	0.001746	5.001782	0.0000
R-squared	0.988908	Mean dependent var	-0.000449	
Adjusted R-squared	0.987367	S.D. dependent var	0.021170	
S.E. of regression	0.002379	Akaike info criterion	-9.112366	
Sum squared resid	0.000204	Schwarz criterion	-8.864127	
Log likelihood	197.3597	Hannan-Quinn criter.	-9.021376	
Durbin-Watson stat	1.905251			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

بينما يشير الجدول (8) ان جميع المتغيرات معنوية في الاجل الطويل حيث ان قيمة احصائية T المحسوبة اكبر من الجدولية وهذا ما توضحه قيمة Prob والتي هي اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، فعند زيادة عجز الموازنة (BD) بمقدار (1%) فسيؤدي الى انخفاض سعر الصرف (EX) بمقدار (0.74%)، ويعود السبب في ذلك كما وضحنا سابقاً الى عدم استخدام الحكومات العراقية المتعاقبة مبدأ رفع سعر الصرف الاجنبي من اجل معالجة عجز الموازنة ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في النموذج،

وعند زيادة فجوة الصرف (WG) بمقدار (1%) سيرتفع سعر الصرف بمقدار (0.28%) ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في النموذج، وان حصل اي اختلال في هذه العلاقة في الاجل القصير عن التوازن طويل الاجل فان نموذج تصحيح الخطأ من سيعيد التوازن وبسرعة (0.0087) فصلياً، مما يعني ان (0.08%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الاخير يتم تصحيحها في الفصل الحالي. ذلك يوضح ان عجز الموازنة الحكومية يؤثر عكسياً في سعر الصرف الاجنبي في العراق اذ ان زيادة عجز الموازنة بمقدار (1%) سيؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار ثلاثة ارباع تلك النسبة في حين تأثير فجوة النافذة ايجابياً في سعر الصرف فارتفاع فجوة النافذة بمقدار (1%) سيؤدي الى ارتفاع سعر الصرف بمقدار ربع تلك النسبة تقريباً، يعود ذلك الى ان العراق يعتبر من البلدان المستوردة بسبب ضعف كفاءة الجهاز الانتاجي نتيجة تردي مناخ الاستثمار لذا يجب على الحكومة تغطية قيم الاستيرادات عن طريق بيع الاحتياطات الاجنبية عبر نافذة بيع العملة، اي زيادة المشتريات من العملة الاجنبية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.

جدول (24) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لسعر الصرف للأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LOGEX)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/26/23 Time: 21:13				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 42				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.120208	0.125220	-0.959973	0.3440
LOGEX(-1)*	0.008732	0.013584	0.642835	0.5248
LOGBD(-1)	0.006534	0.003065	2.132036	0.0405
LOGWG**	-0.002454	0.000925	-2.653709	0.0122
D(LOGEX(-1))	1.792934	0.077891	23.01846	0.0000
D(LOGEX(-2))	-1.044083	0.106194	-9.831823	0.0000
D(LOGBD)	-0.015490	0.008591	-1.802994	0.0805
D(LOGBD(-1))	0.050877	0.011293	4.505110	0.0001
D(LOGBD(-2))	-0.028460	0.010966	-2.595141	0.0140
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGBD	-0.748225	0.853842	-0.876304	0.3872
LOGWG	0.281076	0.503544	0.558196	0.5805
C	13.76568	7.250273	1.898643	0.0664

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات:

1. تم إثبات الفرضيتين التي استند عليها البحث، بفعل وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة وسعر الصرف الاجنبي، فضلاً عن وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين عجز الموازنة الحكومية وسعر الصرف.

2. يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف الاجنبي بشكل عكسي- حيث ان ارتفاع عجز الموازنة بمقدار (1%) سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف الاجنبي بمقدار (0.01%)، وهذا ما يوضح عدم استخدام الحكومات العراقية المتعاقبة لمبدأ تغيير سعر الصرف من اجل مواجهة عجز الموازنة الا في سنوات قليلة من مدة البحث، فضلاً عن ان تغييرات سعر الصرف الرسمي ترتبط بنوع نظام الصرف وهو نظام مدار يرتبط بقرارات ادارية.

3. وجود علاقة توازنه عكسية طويلة الاجل من عجز الموازنة الى سعر الصرف، فارتفاع عجز الموازنة بمقدار نسبة معينة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف الاجنبي ولو بمقدار ضئيل جداً ويعود

السبب في ذلك الى اعتماد الحكومات العراقية على مصدر احادي (النفط) فحدوث أي عجز في الموازنة تتوجه السياسات بشكل مباشر الى زيادة الانتاج المقرر من النفط الخام بالإضافة الى رفع السعر، وبالتالي لا تتجه صوب تغيير سعر الصرف.

ثانياً : التوصيات:

1. على السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي التنسيق مع السياسة المالية المتمثلة بوزارة المالية من اجل رفع سعر الصرف الاجنبي لتقليل العجز في الموازنة العامة، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان ارتفاع مستوى التضخم بسبب هذه السياسة سيضر بالاقتصاد العراقي، بسبب ضعف الجهاز الانتاجي للدولة والاعتماد الكبير على الاستيرادات سواء من المواد الاولية او النهائية.
2. يجب تثبيت عجز الموازنة العامة عند مستوى مقبول، وذلك يتم من خلال الاعتماد على طريقة آلية متمثلة في نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي كمثبت ديناميكي، لغرض تقليل التأثير العكسي من العجز الى سعر الصرف الاجنبي.
3. اعتماد عدداً من الاصلاحات المالية لإعادة هيكلة الموازنة العامة وتقليل اعتماد إيرادات الموازنة على القطاع النفطي، وتشجيع الصادرات عن طريق توفير مناخ ملائم للاستثمار ودعمه بواسطة رفع الضرائب الكمركية على السلع المستوردة.

REFERENCES

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. بوعتروس عبد الحق، تحليل الازمة المالية الراهنة 2008 مقارنة اسلامية، المكتبة الشاملة الجزائر، 2008.
2. تغريد داوود سلمان، الفساد المالي والاداري في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية(المجلد 10 العدد 33 السنة 2015).
3. جيمس جوارتيبي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم محمد، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
4. خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين اسعار كتاكيث ودجاج اللحم في مصر- خلال الفترة من 2015\1\1 الى 2018\6\20، مجلة جامعة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية(المجلد3 لسنة 2018)، مصر.
5. خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة-مصر.
6. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ابحات المؤتمر الدولي، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 2013 ص 18.
7. رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، العراق، 2017.
8. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط1، سينا للنشر، القاهرة، 1992.
9. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط1، سينا للنشر، القاهرة- مصر، 1992.

10. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2012-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (المجلد 18 العدد 68)، 2012.
 11. سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، ط2، العراق، 2020.
 12. سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الاولى العالمية، العراق، 2016.
 13. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2017.
 14. سهيلة عبد الزهرة، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة لمدة 2004-2013، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (المجلد 14 العدد 50 سنة 2016).
 15. سوزي عدلي ناشد، الوجيه في المالية العامة النفقات العامة-اليرادات العامة-الميزانية العامة دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية-مصر، 2000.
 16. صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد 17 لسنة 2008).
 17. عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة) النفقات العامة-اليرادات العامة-القروض العامة-الموازنة العامة، الولاء للطبع والتوزيع، مصر، 2005.
 18. علي راضي محمد، انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة (تجارب دولية مع الاشارة الى العراق) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2021.
 19. كزيز نسرين، حميد مختار، اليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل ازمة انهيار اسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (المجلد 1 العدد 35)، 2020.
 20. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر-بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
 21. مجدي الشوربجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد 6 السنة 2009)، مصر.
 22. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
 23. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية الرياض-السعودية، 1982.
 24. مريم سحنون، عدالة العجال، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2015.
 25. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005.
- ثانياً: التقارير والنشرات الرسمية**
- 1- الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي، <https://cbiraq.org/>.
 - 2- جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية، نشرات لسنوات مختلفة.

ثالثاً: المصادر والمراجع الاجنبية

1. Adam Hamilton ,Understanding Exchange Rates and Why They Are Important' Work Paper, Reserve Bank of Australia,2018.
2. Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, International Journal of Scientific & Technology (Vol.6 No.4 2017).
3. Andrew Filardo and others , Exchange Rate Swings and Foreign Currency Intervention, IMF Working Paper, 2022.
4. Daniel Kotin, The Causes of Government Budget Deficits : An Empirical Rexamintion of Partisan and Institutional Effects, IMF Staff Papers,1997.
5. David N. Hyman ,public finance,Tenth Edition ,library of Congress,USA,2010.
6. Frimpong, Magnus ' J., Oteng-Abayie & Fosu, Bonds Testing Approach An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships,2006.
7. Martins Iyoboyi, Latifa M Pedro ," The Demand for Money in Nigeria: Evidence from Bounds Testing Approach, Business and Economics Journal,(Vol.1,2013).
8. Mohamed A. Eldepcy, The budget Deficit Financing Impact on the real Exchange Rate in Egypt (1975-2020), International Journal of Economics and Finance (Vol.14 No. 3 Yr2022).
9. N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, fifth edition, Harvard University,2009.
- 10.Pesaran, M. H., Shin' Y., An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis, chapter 11. Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, S. Strom (ed.), Cambridge University Press, Cambridge, 1999.
- 11.Phillips C.B.Beter ,"Multiple Regression With Integrated Time Series" The AMS,IMS STAM Conference on Statistical Inference From Stochastic Processes Carnell University 1987.
- 12.Swami Prasad, Causal Analysis of the Relationship Between Exchange rate and Government Deficit: Evidence from India, Business Analyst (Vol.40 No.2 year 2019),Dayalbagh Educational Institute.
- 13.William J.Baumol & Alan S.Blinder , Macroeconomics, Principles and Policy United States of American, 12ed , 2010.
- 14.Yuli Su & Tien-Ming Su, The Impact of Budget Deficits on Currency Value: A Comparison of Asian and European Countries' Multinational Business Review(Vol.11 No.3 Year 2003).